

رئيس الهيئة

قرار رقم (٩٢٣) لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٦ / ٨ / ٢٠٢٣

بشأن اعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص لضباط إدارات قطاع مصلحة الأمن العام

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢١) لسنة ٢٠١٧ بتسجيل صندوق التأمين الخاص لضباط إدارات قطاع مصلحة الأمن العام برقم (٩٤٥).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢٣/٥/٦ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق ابتداءً من ٢٠٢٣/٥/٦.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٣/٨/١.

قرار

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادتين ("٤/٤" ، "٣/٢" ، "٤/أ" ، "٤/ب") من الباب الثالث (العضوية بالصندوق) والفرقتين (١) من البند (أ) من المادة (١٠) من الباب الرابع (المزايا التأمينية) النصوص التالية:

الباب الثالث : (العضوية بالصندوق)

مادة (٧) : شروط العضوية :

يشترط للعضوية بالصندوق ما يلى :

٤) يجوز قبول أعضاء جدد بالصندوق بحد أقصى للسن (٥٤) عاماً بشرط سداد رسم عضوية وفقاً للجدول التالي:

رسم العضوية (بالجنيه)	السن عند الانضمام (بالسنوات)
٢٣٧٦٠	٤٠ سنة فأقل
٢٧٧٢٠	٤١
٣١٦٨٠	٤٢
٣٥٦٤٠	٤٣
٣٩٦٠٠	٤٤
٤٣٥٦٠	٤٥

رئيس الهيئة

٤٧٥٢٠	٤٦
٥١٤٨٠	٤٧
٥٥٤٤٠	٤٨
٥١٤٨٠	٤٩
٤٧٥٢٠	٥٠
٤٣٥٦٠	٥١
٣٩٦٠٠	٥٢
٣٥٦٤٠	٥٣
٣١٦٨٠	٥٤

- يحسب السن عند الانضمام بالفرق بين تاريخ الانضمام وتاريخ الميلاد.
- تحسب فروق السنة نسبياً.
- يجوز تقسيط رسم العضوية لمدة ثلاثة أشهر بدون فوائد.

مادة (٨) :

قواعد سداد رسوم الانضمام والاشتراكات :
 يلتزم العضو بسداد رسم الانضمام الى الصندوق وكذا الاشتراكات المطلوبة منه وهي كالتالي :
 ٢) اشتراكات الأعضاء الشهرية وفقاً للجدول التالي :

الاشتراك (بالجنيه)	الرتبة
٢٥٠	لواء
٢٥٠	عميد
٢٠٥	عقيد
١٠٥	مقدم
١٠٠	رائد/نقيب/ملازم أول/ملازم

٣) موارد سنوية بحد أدنى سبعة ملايين وخمسة ألف جنيه (المدة خمس سنوات) تلتزم الجهة بسدادها، ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتبع على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الرابع : (المزايا التأمينية)

مادة (١٠) :

تصريف الحالات التالية المزايا التأمينية المقررة قرين كل منها :

(أ) في حالة انتهاء الخدمة بسبب :

(١) الإحالة إلى التقاعد من رتبة لواء :

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائتان وثلاثون ألف جنيه.

رئيس الهيئة

ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :
 يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ثلاثة وعشرون ألف جنيه عن كل سنة اشتراك بالصندوق وبحد أقصى الميزة المستحقة للعضو المؤسس .

٤) الوفاة أو العجز الكلى المستديم :
 يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع مائتان وثلاثون ألف جنيه .

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات ابتداءً من التاريخ الذي قررته الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الاشارة إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح